المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/04/2015

تحالف ربيع الكرامة يدعو إلى تبني قانون يؤطر الإجهاض وفق مقاربة حقوقية تراعي حقوق المرأة والطفل

1/7492

■ فتن العفاني

اقترح ربيع الكرامة في المذكرة التي رفعها بشأن تصوره لمشروع قانون مؤطر للإجهاض إلى الأخذ بالتجربتين الفرنسية والتونسية اللتين جعلتا الإجهاض أو الوقف الإرادي للحمل حقا غير مشروط للمرأة، على اعتبار أن الأمر يتعلق بقضية صحية وحقوقية وشأنا خاصا للنساء، مجددا في هذا الصدد مطلبه بالتغيير الجذري والشامل للقانون الجنائي بحيث يشمل فلسفته وبنيته ولغته ومقتضياته.

وأوضحت خديجة الروكاني، عضوة التحالف، والتي تلت في ندوة صحفية يوم الجمعة الماضي بمقر نادي الصحافة بالرباط، مضامين مذكرة ربيع الكرامة التي قدمها تحالف ربيع الكرامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كلفه جلالة الملك، رفقة كل من وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، لعقد لقاءات تشاورية مع مختلف الأطراف المعنية من أجل وضع مقترحات تخص تقنين الإجهاض، (أوضحت) أن هناك 70 دولة أضافت شروطا لشرعنة الإجهاض، في حين نصف دول العالم لم تضع أي شرط لإيقاف الحمل إذا كان يمس بحق المرأة في الصحة، أو حقها في الحياة، أو ناتج عن الاغتصاب، أو إذا كان الجنين يعرف تشوهات أو إذا كانت الأسباب سوسيواقتصادية .

وأضافت على أن 59 دولة تبيح الإجهاض برغبة المرأة الحامل بدون قيد أو شرط من ضمنها دول إسلامية وعربية كالبحرين وتونس، خاصة وأن إحصائيات أظهرت أن حمل المرأة غير المرغوب فيه يشكل 40 في المائة من حالات الحمل على مستوى العالم.

تحالف ربيع الكرامة من خلال تقديمه العديد من المبررات لدعم موقفه بإباحة الإجهاض للمرأة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، يربط ذلك بالتطور الذي عرفه المجتمع من ناحية القيم الأخلاقية. ويبرز ذلك بشكل جلي حينما انتقد التحالف في مذكرته مقتضيات القانون الجنائي الذي أدرج الإجهاض ضمن الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة، حيث لم يعتبر الإجهاض قضية حقوقية أو قضية صحة عمومية أو شأنا خاصا للنساء بل أخضعهن للرقابة فيما يتعلق بقرارتهن بوقف الحمل غير المرغوب فيه، وأخضع حقوقا فردية لسلطة الأسرة، حسب ذات المذكرة لتحالف ربيع الكرامة.

ووصفت خديجة الروكاني الوضع القانوني الذي يشهده المغرب بشأن معالجة موضوع الإجهاض "بأنه يتسم بقسوة كبيرة وتشدد أكبر بعيدا عن المنطق الحقوقي والعقلانية والواقعية مما يجعل هذا القانون صعب التطبيق، واستدلت على ذلك بأن حالات الإجهاض السري لا تعاقب إلا نادرا، قائلة "نحن في دولة يمكن أن نتحدث فيها عما يسمى بالنفاق القانوني"، داعية إلى رفع التمييز عن النساء بتبني قانون يؤطر الإجهاض يعتمد مقاربة حقوقية تراعي حقوق المرأة والطفل، في انسجام مع ما تبناه المغرب في دستور 2011، والوفاء للالتزاماته وتعهداته الدولية والتي تأتي على رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان مؤتمر بيكين سنة 1995 ..

هذا وأكد تحالف ربيع الكرامة، الذي قدم لشهادة سيدة لها طفل في الثانية من عمره، ولم تتمكن من إجراء الإجهاض لظروف ترتبط برخصة الزوج الذي كان في حالة مرض، وأنجبت طفلا رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة في حين أن لديها ابن شاب في عمر 18 سنة، (أكد) بشكل ملح على أن ثمة حاجة مجتمعية ضاغطة لا تقبل التسويف لرفع التجريم عن الإجهاض الطبي، ولوضع حد للتبعات المأساوية عن الإجهاض السري غير الآمن، خاصة وأن معطيات رقمية باتت تؤكد توسع ظاهرة الإجهاض السري والحمل غير المرغوب فيه التي تتراوح ما بين 600 إلى 1000 حالة.

وأوردت في هذا الصدد إحصائيات تعود لسنة 2008، والتي تشير إلى تسجيل حوالي 26 ألف و589 لأمهات عازبات، وأن هذا الرقم ارتفع سنة 2009 ليتجاوز 27 ألف أم عازبة، نتج عنها ولادة 8460 طفل وطفلة خارج إطار الزواج، بمعدل 153 ولادة يوميا، كاشفة أن أغلب هؤلاء المواليد الجدد يتم التخلي عنهم، ويعيشون ظروفا لا إنسانية.

وشددت الروكاني على أن قرار وقف الحمل غير المرغوب فيه عليه أن يكون حقا للنساء على اعتبار أن جسد المرأة هو ملك لصاحبته ولا يحق لأحد غيرها أن ينوب عنها في اتخاذ قرار بشأنه أو يتصرف فيه دونما إرادتها أو موافقتها، وأن قرار الأمومة ووقت الحمل وعدد الأطفال والفترة الزمنية الفاصلة بين حمل وآخر، يجب أن يكون قرارا للمرأة وحدها فقط لا غير.

وبناء على ذلك، أوصى التحالف بجعل الإجهاض الطبي الآمن ضمن الخدمات الصحية العمومية وبرمجتها باعتبارها جزءا من السياسة الإنجابية للدولة ومن إجراءات الولادة دون مخاطر بحيث تتمكن المرأة من الولوج إلى هذه الخدمة مجانا على أن الدولة أيضا مطالبة بوضع خطة للوقاية من الحمل غير المرغوب فيه بتمكين الفتيات والنساء من التثقيف والتربية الجنسية، على اعتبار أن التطور الذي عرفه المجتمع في العلاقة بين الجنسين بات يتطلب هذه المقاربة.

إعفاء مدير مركز حماية الطفولة بمراكش من مهامه بعد احتجاج نزلاء المركز

3/9973

مكتب مراكش-رشيد ايلال

■ علمت "رسالة الأمة" من مصادر جد عليمة، أن المدير الحالي لمركز حماية الطفولة بمراكش تقدم بطلب إعفاء من مهمته على رأس المركز ، لنائب وزارة الشاب والرياضة ، من تداعيات تمرد نزلاء المركز الذي كانت "رسالة الأمة" السباقة إلى تناول هذا الخبر ، حيث قوبل هذا الطلب بالموافقة من النائب على مضض، وتم منح إجازة للمدير المعفى لمدة شهر، رغم المساعي التي قام بها موظفون من القسم نفسه لثني المدير المعفى من مهامه عن تقديم طلب الإعفاء،والذي تتوفر "رسالة الأمة" على نسخة منه مؤشر عليها من طرف مكتب الضبط التابع لنيابة وزارة الشباب والرياضة ، بينما تم تعيين المدير السابق لمركز حماية الطفولة إناث يوسف عامر مديرا بالنيابة على رأس مركز حماية الطفولة ذكور بعد إعفاء مديره الحالي (ع.ر).

وتشير المصادر ذاتها إلى أن يوسف عامر لا يرغب في تقلد المسؤولية بهذا المركز ، نظرا لمجموعة من المشاكل المتراكمة داخله ، مما يصعب عملية السيطرة على الوضع شبه المنفلت بالمركز.

وتجدر الإشارة إلى أن نفس المصادر، أكدت ل"رسالة الأمة" أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان زارت المركز بعد حالة التمرد وفتحت استفسارات بخصوص ما وقع ، كما أكدت مصادر مطلعة من مطبخ الإدارة المركزية لوزارة الشباب والرياضة أن لجنة سيتم إيفادها في القريب العاجل إلى مراكش للتحقيق في ملابسات ووقائع هذا الحدث الخطير الذي عرفه المركز قبل أيام ، حيث إنه من شأنه أن يثير ملفات أخرى لا تقل خطورة عن هذا التمرد.

3 أسئلة

خديجة الروكاني

الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء / ربيع الكرامة

«تجريم الإجهاض شكل من التمييز والمطالبون به يرتكزون على خلفية ثقافية متخلفة»

736/12

حاورها : النعمان اليعلاوي

1 على أي أساس طالبتم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتبني موقف الدفاع عن إقرار الإجهاض الطبي؟

في إطار تحالف ربيع الكرامة، المكون من 26 جمعية حقوقية ونسائية، نشتغل على عدد من الملفات التي ترتبط بالتمييز بسبب الجنس. وقد قمنا بدراسة وتصور حول القانون الجنائي من أجل تشريع جنائي يحارب التمييز والعنف ضد النساء. في هذا الإطار، طالبنا بعدم تجريم أفعال معينة في مقابل أفعال كان من المفروض أن يجرمها المشرع ولم يتم تجريمها، كما طالبنا برفع التجريم عن الإجهاض الطبي، وهو الأمر الذي أعدنا التأكيد عليه في المذكرة الموجهة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

2 لماذا ربطتم الإجهاض بالتمييز ضد النساء؟

بالنسبة لنا فموضوع الإجهاض يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة العنف ضد النساء، وبموضوع التمييز بسبب الجنس، ونعتبره قضية حقوقية ومسألة صحة عمومية، وليس فقط في حق المرأة في اتخاذ القرارات التي تخصها، ولكن كقضية تهم صحة هذه المرأة التي تتحمل التبعات الصحية للحمل، وفق ما اعتمدته منظمة الصحة العالمية لمفهوم «الصحة» بمعناها الموسع. إضافة إلى هذا، فمعالجة المشرع الجنائي لموضوع الإجهاض معالجة متجاوزة وغير واقعية وغير حقوقية، فضلا عن أن النصوص القانونية المتعلقة بالإجهاض، يدرجها المشرع في باب الجنح والجنايات ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة، وكأن موضوع الإجهاض لا يتعلق بالصحة الشخصية للمرأة، وإنما بالجانب الأخلاقي والجانب الاجتماعي المتعلق بالأسرة ودور المرأة كأم فقط، وهي المقاربة التي نرفضها على اعتبار أن الأخلاق معطى غير ثابت ويمكن أن يتغير.

3 ما موقفكم من معالجة القانون الجنائي لموضوع الإجهاض؟

القانون الجنائي جاء قاسيا جدا في شأن المقررات المتعلقة بالإجهاض، إذ بخلاف جميع النصوص الجنائية الأخرى التي ترتبط بجرائم أخطر، فالمشرع جرم حتى محاولة الإجهاض وهو الأمر الذي لا يمكن في الجنح، كما جرم المساعدة عليه وقيد بشكل كبير جميع المحيطين بالظاهرة من الذي قد يقدم مواد تساعد على الإجهاض إلى الطبيب الذي يقوم بعملية الإجهاض.. كما عاقب على محاولة الإجهاض حتى إن كانت المرأة المراد إجهاضها غير حامل وظن المجهض أنها حامل. لهذا فالقانون في هذا الشأن لا يمكن أن يطبق بهذه الصيغة، خصوصا إذا علمنا أن عدد الأمهات العازبات يعرف ارتفاعا متزايدا في المغرب تجاوز 27 ألف حالة خلال 2011. بالإضافة إلى هذا فهناك أرقام حول تسجيل معدل 53 ولادة خارج إطار الزواج بالمغرب، 24 منها يتم التخلي عنها في ظروف مزرية في غياب الحقوق القانونية التي لا تخولها مدونة الأسرة. إذن فالذين ينشبثون بتجريم الإجهاض يستندون على خلفية ثقافية متخلفة وليست دينية، على اعتبار أن المذهب المالكي وحتى الحنبلي لم يطرح هذا الإشكال.

تأسيس "النقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان"

تأسست يوم السبت 28 مارس 2015 بالرباط، نقابة لشغيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحمل اسم "النقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان"، منضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وذلك على إثر جمع عام تأسيسي حضره عدد من العاملين والعاملات بالمجلس الوطني سواء مركزيا أو باللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا الجمع العام المصادقة على القانون الأساسي للنقابة وانتخاب مكتبها الوطني لولاية حددت في سنتين.

وفي ما يلي تشكيلة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

– أمال الإدريسي، الكاتبة الوطنية – صلاح الدين الحيحي، النائب الأول – فتح الله الكشاني، النائب الثاني – أحمد حو، أمين المال – سعاد الإدريسي، نائبة أمين المال – محمد صبري، الكاتب الإداري – ابتسام اليازغي، نائبة الكاتب الإداري – رفيق الناجي، النائب الثاني للكاتب الإداري – يوسف ستان، مستشار – زهرة بيبو، مستشارة – نجيم حيدوش، مستشار.

http://chaabpress.com/news32161.html

الالتزامات الدولية للمغرب في مجالي الهجرة واللجوء: نحو مقاربة ظاهرة الهجرة واللجوء والانخراط في التشاور والتشارك بمختلف تعقيداته وتشكيلاته

حفيظة بوضرة: أبرز عبد العزيز قراقي، مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في كلمة له، مسار الإصلاحات البنيوية الذي انخرط فيه المغرب منذ سنوات والذي يشهد العديد من المكتسبات في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذا تحولات متزايدة ومتسارعة عبر الانتقال من الانخراط في المنظومة الكونية ذات الصلة بحقوق الإنسان، إلى مباشرة إعمال هذه الحقوق على أرض الواقع.

وتطرق قراقي للمحاور الأساسية الثلاث التي يرتكز عليها المشروع الذي أعدته المندوبية الوزارية في إطار مقاربة تشاورية واسعة مع مختلف الأطراف المعنية حول إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، أولهما تتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة الآليات الاستعراض الدولي الشامل وجميع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، وثانيها بلورة وتعزيز نظام للرصد للتقييم في مجال حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فيما يرتكز المحور الثالث على تعزيز قدرات الفاعلين في مجال التتبع تنفيذ التوصيات المذكورة بثلاث مرافق تجريبية هي الجهة الشرقية، جهة مراكش تانسيفت الحوز، وجهة سوس ماسة درعة.

وأكد أن المندوبية الوزارية بشراكة مهمة وبنيوية ومؤسسة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة لجنته الجهوية بوجدة- فجيج، تسعى مع شركائها في الأمم المتحدة عبر الوكالات المعتمدة والعاملة بالمغرب إلى مقاربة هذه الظاهرة، والانخراط في التشاور والتشارك في هذا المجال بمختلف تعقيداته وتشكيلاته.

وأوضح مدير التنسيق والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أن تنظيم هذا اللقاء بعاصمة الشرق يتوخى ثلاث أهداف رئيسية أولها مواصلة عملية تمكين الفاعلين المحليين من تملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بقضايا الهجرة بصفة خاصة، و ثانيها التشاور وتبادل الرأي مع كافلة الفاعلين المحليين بشان موضوع متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالهجرة واللجوء الصادرة الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فيما يروم الهدف الثالث التداول حول السبل الكفيلة لإحداث آلية على الصعيد الجهوي لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة الهجرة واللجوء.

من جهته، أكد محمد العمرتي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فجيج، أن هذا اليوم التواصلي يندرج ضمن مسار إصلاحي شمولي تم الشروع في تنفيذه منذ سنوات، وهو يتأسس على الإرادة الثابتة للمغرب واختياره الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون والمؤسسات من خلال مسلسل شامل للإصلاحات يتبوأ فيه تعزيز حماية الحريات والحقوق الأساسية، وتوفير ضماناتها الدستورية والقانونية والمؤسساتية مكانة الصدارة.

وأكد لعمرتي، أن الهجرة رغم طابعها المعولم ظلت شأنا داخليا سياديا بامتياز، ومن صميم اختصاصات السيادة الوطنية للدول والحكومات، وأن بلدان الشمال خاصة ظلت ولمدة طويلة ترفض إدراج هذه المسالة في جدول أعمال المباحثات الدولية المتعددة الأطراف، ولعل هذا –يضيف لعمرتي- من بين الأسباب التي تفسر امتناع هذه البلدان إلى حدود اليوم عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين المغاربة وأفراد آسرهم، رغم دخولها إلى حيز النفاذ منذ سنة 2003 إذ كان لابد من الانتظار إلى سنة 2006 لكي تتوصل منظمة الأمم المتحدة إلى عقد أول دورة من المباحثات المتعددة الأطراف سميت ب "الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية" والذي أفضى إلى إحداث "المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية" باعتباره إطارا لبنة وغير إلزامي للحوار والتباحث بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأرضية للتعاون بينها عبر صيغ لا تكتسي بالضرورة طابعا مؤسساتيا ضمن الآليات المعروفة في منظومة الأمم المتحدة.

وأوضح المتحدث، أن الهجرة وتنقل البشر باتت أكثر من أي وقت مضى قضية مركزية ضمن اهتمامات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية، على الرغم من أن الرهانات المتصلة بتدفقات المهاجرين واللاجئين وتزايد حجمها ووتيرتها والتحديات التي تطرحها كانت حاضرة مدة طويلة في النقاشات العمومية، على الأقل في مجتمعات البلدان النامية والمصنعة. وبالنسبة لحقوق الأجانب واللاجئين خصوصا، تطرق رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وجدة فجيج للتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شتنبر 2013 حول الأجانب وحقوق الإنسان في المغرب، من اجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء، والذي اعتبر فيه أن المغرب أصبح بلد عبور واستقرار للمهاجرين وطالبي اللجوء، وأن الهجرة تعد مصدر إثراء لبلادنا وفرصة لدعم إشعاعها، على الرغم مما تطرحه من تحديات حقوقية واقتصادية واجتماعية.

من جانبها، أكدت أنا فونسيكا رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة، وممثلة وكالات الأمم المتحدة بالمغرب، الشريكة في المشروع، على أهمية هذا اللقاء التواصلي والتشاوري مع الفاعلين المحليين والهادف إلى تمكينهم من فهم وتملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالهجرة واللجوء.

وأبرزت أهمية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمغرب لقضايا حقوق الإنسان بالمملكة خاصة من خلال التعاون القائم بين مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في إطار المشروع الذي يروم دعم إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية.

هي مداخلات أتت في إطار اللقاء التحسيسي التشاوي الذي نظمته مؤخرا المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، حول موضوع:"الالتزامات الدولية للمغرب في مجالي الهجرة واللجوء" بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، والذي يروم تمكين الفاعلين المحليين من تملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان المعنية بقضايا الهجرة واللجوء، وكذا التشاور وتبادل الرأي مع الفاعلين المحليين بشأن متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالهجرة واللجوء الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن التداول حول السبل الكفيلة بإحداث آلية على الصعيد الجهوي لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالهجرة واللجوء.

http://hadath.ma/29365-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84

المغرب: الشباب يبدلون انتماءاتهم الحزبية

قُبيل أشهر معدودة من تنظيم الانتخابات المحلية والبلدية ابتداءً من شهر سبتمبر/أيلول المقبل، بدأ المغرب يشهد حركة انتقالات العديد من شباب بعض الأحزاب إلى أحزاب أخرى، لأسباب عديدة. وانتقل أخيراً عدد من شباب حزب العدالة والتنمية، الذي يقود الحكومة المغربية، إلى حزب "الاستقلال" المعارض. كما يستقبل الحزب "الحاكم" توافد العديد من الشباب من أحزاب تنتمي إلى صفوف المعارضة، وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على هيئات حزبية أخرى.

حاول حزب "الاستقلال" تسويق الأمر على أنه "انتصار سياسي"، بينما هون حزب "العدالة والتنمية" من ذلك

وأثارت استقالة أكثر من سبعين عضواً ينتمون إلى شبيبة حزب "العدالة والتنمية"، قبل أيام، وانتقالهم إلى حزب الاستقلال، جدلاً ولغطاً بين قادة الحزبين الغريمين، إذ حاول "الاستقلال" تسويق الأمر على أنه "انتصار سياسي"، بينما هون "العدالة والتنمية" من ذلك.

وفي كل مرة يقترب موعد الانتخابات، تثار قضية عزوف الشباب عن ممارسة السياسة وعن المشاركة في الانتخابات. **وهو ما دفع أخيراً المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مطالبة الدولة بمنح تعويضات مالية للأحزاب السياسية**، لترشيح الشباب في مناصب المسؤوليات الانتخابية.

ووفق إحصائيات غير رسمية، فإن نسبة الشباب المنخرط في الأحزاب السياسية لا تتجاوز 1 في المائة، والشباب الذين يشاركون في لقاءات تنظمها أحزاب يصلون إلى 4 في المائة، فيما لا تتجاوز نسبة الشباب الذين يشاركون بشكل اعتيادي في الانتخابات 36 في المائة فقط.

واعتبر حزب الاستقلال حادثة انتقال عشرات الشباب المنسحبين من حزب العدالة والتنمية إلى صفوفه، مؤشراً على المسار السلبي الذي يسير فيه الحزب الذي يقود الحكومة. ولفت إلى أن "فرار الشباب منه يدل على أنه لا يولي العناية اللازمة لهذه الفئة الحيوية من المجتمع".

ويعتبر الأمين العام لمنظمة الشبيبة في حزب الاستقلال، عمر عباسي، أن "انسحاب عدد من الشباب من الحزب الذي يقود الحكومة يعتبر نتيجة حتمية لفشل هذه الأخيرة في ترجمة أحلام ومطالب الشباب التي حملها في الحراك في العام 2011، إلى حقيقة يلمسونها على أرض الواقع". وينفي عباسي وجود ما يسميه الكثيرون عزوفاً للشباب المغربي عن السياسة وممارستها في ظل النسب المتدنية للمشاركة الشبابية في عدد من الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، معتبراً أن الشباب المغربي عازف في الحقيقة عن طبيعة العمل الحزبي نفسه، إذ أنه لا يجري تمكينهم داخل هيئات القرار في هذه الأحزاب.

من جهته، يوضح الأمين العام لحزب العدالة والتنمية "الحاكم"، خالد بوقرعي، أن "انتقال عدد من شباب حزبه إلى الحزب الغريم ليس نهاية العالم. كما أن ذلك الانتقال تم تصويره بطريقة مسرحية رديئة"، موضحاً أن "حزب العدالة والتنمية بدوره يستقبل المئات من الشباب".

ويرى القيادي في حزب "العدالة والتنمية" أن انتقال بعض الشباب إلى حزب آخر يعبر عن دينامية هذا الحزب ويعدّ حرية شخصية للشباب، مشيراً إلى أن "الشباب دخلوا حزبه ليس بدافع البحث عن غنائم ومناصب، بل للعمل من أجل الإصلاح السياسي".

الترحال والشباب

مفيد: تواجد ما يقارب أربعين حزباً سياسياً في البلاد، لا يعني على الإطلاق وجود مشاريع اجتماعية وبرامج سياسية وثقافات سياسية مختلفة

أما أستاذ العلوم السياسية في جامعة فاس أحمد مفيد، فيعتبر أن التعدد الحزبي الذي يعرفه المغرب، لا يعكس تعددية سياسية حقيقية، إذ إن "تواجد ما يقارب أربعين حزباً سياسياً في البلاد، لا يعني على الإطلاق وجود مشاريع اجتماعية وبرامج سياسية وثقافات سياسية مختلفة".

ويوضح مفيد أنه "إذا كانت هذه التعددية تعكس حرية تأسيس الأحزاب في المملكة، وتعكس حرية الممارسة السياسية وحرية الانتماء السياسي، فهي لا تسهم بشكل كبير في الفرز السياسي، ولا تساعد على خلق استقطابات سياسية منسجمة".

ويعتبر مفيد، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، أن "هذا الوضع يؤثر بطبيعة الحال على واقع الممارسة السياسية، إذ إن قلة قليلة من منخرطي الأحزاب هم المؤمنون بثقافة الحزب وببرنامجه، وهذا ما يفتح المجال للترحال السياسي".

ويلفت أستاذ العلوم السياسية إلى أن "الترحال الذي يقوم به العديد من القيادات السياسية، يساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة الترحال"، مضيفاً أن "هذه الممارسات تدفع الشباب لتغيير الانتماء الحزبي، إذ يكون ارتباط بعض الشباب بأحد قيادات الحزب لا بالحزب في حد ذاته".

كما يشير مفيد إلى أن "البحث عن المصالح، واستهداف الارتقاء الاجتماعي، قد يشكل عوامل مساعدة على تغيير الانتماء السياسي للشباب"، فضلاً عن "التهميش الذي قد يتعرضون له داخل أحزابهم الأصلية، حيث يضطرون في هذه الحالة للبحث عن حزب بديل قد يجدون فيه ذاتهم".

ويخلص مفيد إلى أن "ظاهرة انتقال العديد من الشباب المغربي من حزب إلى آخر، لا تشكل استثناء في واقع الممارسة السياسية في البلاد، والتي تكشف عن ضعف الالتزام السياسي لدى بعض المتحزبين بمن فيهم بعض القيادات الحزبية".

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/4/6/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D9%84%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8%D9%8A%D8%A9

جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري بالعيون

العيون : جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري
عيون الصحراء/ محمد سالم لكحل
نظم المجلس الوطني لحقوق الانسان صبيحة يوم الأحد 05 أبريل 2015 جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري أطرها كل من نادر المومني و زهرة صادق وحميد بن حدو أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان ومحمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الى جانب حضور عاملون بالمجال القضائي ومحامون ودكاترة بالقطاع الصحي وممثلوا جمعيات المجتمع المدني من أجل إعطاء آرائهم وتصوراتهم في الإجهاض السري .
ويدخل هذا اللقاء في إطار المشاورات الوطنية التي يعقدها المجلس الوطني لحقوق الانسان في جميع الجهات المملكة

http://saharaojos.com/news1127.html

الرباط: تأسيس النقابة الوطنية لشغيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

تأسست يوم السبت 28 مارس 2015 بالرباط، نقابة لشغيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحمل اسم " النقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان" منضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وفق بلاغ صحفي توصلت الجريدة بنسخة منه، وذلك على إثر جمع عام تأسيسي حضره عدد من العاملين والعاملات بالمجلس الوطني سواء مركزيا أو باللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا الجمع العام المصادقة على القانون الأساسي للنقابة وانتخاب مكتبها الوطني لولاية حددت في سنتين.

وفي ما يلي تشكيلة المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

- أمال الإدريسي، الكاتبة الوطنية
- صلاح الدين الحيحي، النائب الأول
- فتح الله الكشاني، النائب الثاني
- أحمد حو، أمين المال
- سعاد الإدريسي، نائبة أمين المال
- محمد صبري، الكاتب الإداري
- ابتسام اليازغي، نائبة الكاتب الإداري
- رفيق الناجي، النائب الثاني للكاتب الإداري
- يوسف ستان، مستشار
- زهرة بيبو، مستشارة
- نجيم حيدوش، مستشار

http://www.iffuspress.com/articles/details/468#.VSPDRPmG-_u

تجريم الإجهاض شكل من التمييز و المطالبون به يرتكزون على خلفية ثقافية متخلفة

على أي أساس طالبتم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتبني موقف الدفاع عن إقرار الإجهاض الطبي؟ في إطار تحالف ربيع الكرامة، المكون من 26 جمعية حقوقية ونسائية، نشتغل على عدد من الملفات التي ترتبط بالتمييز بسبب الجنس. وقد قمنا بدراسة وتصور حول القانون الجنائي من أجل تشريع جنائي يحارب التمييز والعنف ضد النساء. في هذا الإطار، طالبنا بعدم تجريم أفعال معينة في مقابل أفعال كان من المفروض أن يجرمها المشرع ولم يتم تجريمها، كما طالبنا برفع التجريم عن الإجهاض الطبي، وهو الأمر الذي أعدنا التأكيد عليه في المذكرة الموجهة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

- لماذا ربطتم الإجهاض بالتمييز ضد النساء؟

بالنسبة لنا فموضوع الإجهاض يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة العنف ضد النساء، وبموضوع التمييز بسبب الجنس، ونعتبره قضية حقوقية ومسألة صحة عمومية، وليس فقط في حق المرأة في اتخاذ القرارات التي تخصها، ولكن كقضية تهم صحة هذه المرأة التي تتحمل التبعات الصحية للحمل، وفق ما اعتمدته منظمة الصحة العالمية لمفهوم «الصحة» بمعناها الموسع. إضافة إلى هذا، فمعالجة المشرع الجنائي لموضوع الإجهاض معالجة متجاوزة وغير واقعية وغير حقوقية، فضلا عن أن النصوص القانونية المتعلقة بالإجهاض، يدرجها المشرع في باب الجنح والجنايات ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة، وكأن موضوع الإجهاض لا يتعلق بالصحة الشخصية للمرأة، وإنما بالجانب الأخلاقي والجانب الاجتماعي المتعلق بالأسرة ودور المرأة كأم فقط، وهي المقاربة التي نرفضها على اعتبار أن الأخلاق معطى غير ثابت ويمكن أن يتغير.

- ما موقفكم من معالجة القانون الجنائي لموضوع الإجهاض؟

القانون الجنائي جاء قاسيا جدا في شأن المقررات المتعلقة بالإجهاض، إذ بخلاف جميع النصوص الجنائية الأخرى التي ترتبط بجرائم أخطر، فالمشرع جرم حتى محاولة الإجهاض وهو الأمر الذي لا يمكن في الجنح، كما جرم المساعدة عليه وقيد بشكل كبير جميع المحيطين بالظاهرة من الذي قد يقدم مواد تساعد على الإجهاض إلى الطبيب الذي يقوم بعملية الإجهاض.. كما عاقب على محاولة الإجهاض حتى إن كانت المرأة المراد إجهاضها غير حامل وظن المجهض أنها حامل. لهذا فالقانون في هذا الشأن لا يمكن أن يطبق بهذه الصيغة، خصوصا إذا علمنا أن عدد الأمهات العازبات يعرف ارتفاعا متزايدا في المغرب تجاوز 27 ألف حالة خلال 2011. بالإضافة إلى هذا فهناك أرقام حول تسجيل معدل 53 ولادة خارج إطار الزواج بالمغرب، 24 منها يتم التخلي عنها في ظروف مزرية في غياب الحقوق القانونية التي لا تخولها مدونة الأسرة. إذن فالذين يتشبثون بتجريم الإجهاض يستندون على خلفية ثقافية متخلفة وليست دينية، على اعتبار أن المذهب المالكي وحتى الحنبلي لم يطرح هذا الإشكال.

http://www.flashpresse.ma/akhbar/22035/%C2%AB%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%87-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%B2%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%81%D8%A9%C2%BB%C2%A0.html

جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري بالعيون

ظم المجلس الوطني لحقوق الانسان بأحد فنادق مدينة العيون جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري.
اللقاء حضره كل من السادة نادر المومني، زهرة صادق، وحميد بن حدو أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومحمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان كما حضره العاملون بالمجال القضائي ومحامون ودكاترة بالقطاع الصحي وممثلوا جمعيات المجتمع المدني لإعطاء آرائهم في الإجهاض السري.
300
وبحسب المنظمين فاللقاء يندرج في إطار المشاورات الوطنية التي يعقدها المجلس الوطني لحقوق الانسان في جميع الجهات بالمملكة.
100

الوطني لحقوق الانسان بأحد فنادق مدينة العيون جلسة استماع حول اشكالية الإجهاض السري. اللقاء حضره كل من السادة نادر المومني، زهرة صادق، وحميد بن حدو أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومحمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان كما حضره العاملون بالمجال القضائي ومحامون ودكاترة بالقطاع الصحي وممثلوا جمعيات المجتمع المدني لإعطاء آرائهم في الإجهاض السري. وبحسب المنظمين فاللقاء يندرج في إطار المشاورات الوطنية التي يعقدها المجلس الوطني لحقوق الانسان في جميع الجهات بالمملكة.
بوابة الصحراء من العيون

Droits de l'Homme

La pratique conventionnelle du Royaume débattue à Laâyoune

DNCR à Laâyoune
Mohamed Laâbid
mlaabid@aujourdhui.ma

La pratique conventionnelle du Royaume en matière de droits de l'Homme a été au centre du débat le week-end dernier à Laâyoune en présence d'une pléiade de chercheurs et activistes.

«La pratique conventionnelle du Royaume du Maroc en matière de droits de l'Homme : acquis et défis», tel est le thème de la rencontre régionale organisée à Laâyoune à l'initiative de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), en coopération avec le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie, et la Commission régionale des droits de l'Homme de Laâyoune-Smara.

Selon un communiqué des organisateurs, cette rencontre vise la valorisation des efforts nationaux dans le domaine de la promotion de la pratique conventionnelle et le renforcement de la concertation avec les acteurs régionaux et locaux dans l'élaboration des rapports nationaux et périodiques en matière de droits humains.

Cet évènement a également pour objectif d'élargir le dialogue avec les intervenants concernés, dont les départements gouvernementaux, les institutions nationales, les organisations syndicales, outre les acteurs universitaires et médiatiques. A cela s'ajoutent la discussion de l'état d'avancement dans le domaine de la pratique conventionnelle avec les acteurs aux niveaux régional et local et l'examen des défis liés au renforcement du respect des engagements internationaux du Maroc en matière de droits de l'Homme.

Les travaux de cette rencontre se sont déroulés sous forme d'atelier qui ont traité : «Le développement de la méthodologie de l'élaboration des rapports nationaux», «Le développement de la méthodologie de l'élaboration des rapports parallèles» et «La consolidation de l'interaction avec les visites des procédures spéciales».

La séance d'ouverture a été marquée par la présentation d'exposés sur «La pratique conventionnelle des Etats en matière de droits de l'Homme : convergence des visions autour des pays de la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord», «Le rôle des institutions nationales dans le renforcement de la pratique conventionnelle», «Le rôle des organisations de la société civile dans la promotion de la pratique conventionnelle en matière de droits de l'Homme», ainsi que sur «Le rôle des acteurs régionaux dans le développement de la pratique conventionnelle». La pratique conventionnelle au Maroc s'est renforcée durant ces dernières années par l'adhésion à neuf conventions internationales principales des droits de l'Homme, ainsi qu'à quatre de leurs protocoles facultatifs.

15602R

Rencontre sur la pratique conventionnelle dans les droits de l'Homme

Les participants soulignent la ferme volonté du Maroc de respecter ses engagements internationaux

L'attachement du Maroc aux pratiques conventionnelles a été salué par les participants.

Grâce à son approche, le Maroc s'est imposé en tant qu'acteur majeur sur la scène régionale en matière de promotion des droits humains. Voilà en gros l'idée développée par les participants à la rencontre régionale tenue à Laâyoune.

Le Maroc a accumulé une expérience distinguée, au niveau régional, en matière de consécration de la culture des droits de l'Homme et de protection des mécanismes y afférents, ont fait valoir, samedi à Laâyoune, les participants à une rencontre régionale sur «La pratique conventionnelle du Maroc en matière des droits de l'Homme : acquis et défis». L'approche du Maroc lui a conféré l'image d'un acteur agissant qui a un rôle prépondérant au sein de la communauté internationale intéressée par les droits de l'Homme, ont-ils ajouté lors de cette rencontre organisée à l'initiative de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), en coopération avec le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie. «Si les pays nord-africains sont des parties à la plupart des traités internationaux relatifs aux droits de l'Homme, le Maroc est, bel et bien, le seul pays de la région à avoir adhéré à l'ensemble des neuf conventions constituant le noyau dur des droits de l'Homme», ont fait constater les participants, en l'occurrence des académiciens, des acteurs associatifs et des droits de l'Homme, des membres de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) ainsi que des représentants des instances élues et des services extérieurs des administrations et établissements publics. Le Maroc est également et à juste titre le seul pays à avoir rattrapé les retards constatés en matière de présentation des rapports périodiques sur le respect des engagements découlant des traités internationaux, ont-ils soutenu. Et d'ajouter que le Royaume figure parmi les rares pays ayant reçu 5 procédures spéciales au cours de trois ans et demi. La place que le Maroc s'est forgée au niveau régional en matière de promotion des droits de l'Homme n'est pas le fruit du hasard, mais est l'aboutissement du choix opéré, depuis l'indépendance, pour l'adhésion au droit international. Cette approche volontariste, du haut de sa justesse, a permis au Maroc d'engranger d'importants acquis dans les années 90, ont-ils fait remarquer, ajoutant que le Maroc a accumulé d'autres réalisations au cours des deux premières décennies du troisième millénaire en érigeant les droits humains en un choix stratégique irréversible à travers la Constitution 2011 et les plans structurels en la matière. ■

L.M

La place que le Maroc s'est forgée au niveau régional en matière de promotion des droits de l'Homme n'est pas le fruit du hasard, mais est l'aboutissement du choix opéré, depuis l'indépendance, pour l'adhésion au droit international.

AVORTEMENT. LES RECOMMANDATIONS DU MOUVEMENT DAMIR

Par Fatima Moho

Dans le cadre du débat national sur l'avortement, le mouvement Damir a adressé un mémorandum au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) s'appuyant sur la santé de la femme et sur le fiqh pour justifier la légalisation de l'IVG. Détails.

La décision de mener à terme ou non une grossesse devrait échoir à la femme enceinte en premier lieu. Tel est la première des recommandations contenues dans le mémorandum soumis par le mouvement Damir au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans le cadre du débat national sur l'interruption volontaire de grossesse (IVG). Le mouvement préconise par ailleurs de donner la parole en premier lieu aux associations féminines et à tous les acteurs du mouvement féministe car ils sont les premiers concernés par le débat sur l'IVG.

Le mouvement Damir insiste également sur l'obligation de poser un cadre juridique afin de protéger la vie humaine: en effet, la majorité des 600 à 1000 avortements pratiqués chaque année se déroulent dans des conditions d'hygiène approximatives, certains se soldant parfois par le décès de la mère. Une réalité qui impose, selon le mouvement, de développer, notamment à l'école, une éducation sexuelle, dans le but de permettre aux enfants pré-pubères de comprendre les changements biologiques, la naissance du désir sexuel et les préparer ainsi pour une vie sexuelle saine et responsable. Un enjeu qui devient crucial avec l'augmentation de l'âge du mariage. Dans la même perspective, et parallèlement à l'éducation sexuelle ou à l'information sur la contraception, il est recommandé de mettre des contraceptifs à la disposition des femmes et des jeunes filles dans les dispensaires et les centres de santé.

Pour l'élaboration de son mémorandum, le mouvement s'est basé sur le "fiqh" (jurisprudence musulmane) dont les textes s'accordent pour dire que l'embryon qui n'a pas encore atteint quatre mois n'est pas considéré comme un être humain et qui, de ce fait, n'interdisent pas formellement l'avortement. Le mouvement a aussi pris en compte l'augmentation des grossesses non désirées, notamment celles hors-mariage, suite à des viols ou à des relations incestueuses.

http://www.le360.ma/fr/societe/avortement-les-recommandations-du-mouvement-damir-36641

Droits de l'Homme : La pratique conventionnelle débattue à Laâyoune

Ouverture à Laâyoune d'une rencontre régionale sur «La pratique conventionnelle du Maroc en matière des droits de l'Homme : acquis et défis»

Les travaux d'une rencontre régionale sur «La pratique conventionnelle du Royaume du Maroc en matière des droits de l'Homme : acquis et défis» se sont ouverts samedi à Laâyoune, à l'initiative de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH).

Organisée en coopération avec le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie, cette rencontre connaît la participation de nombre d'universitaires, d'acteurs des droits humains aux nivaux régional et local, de membres de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Essmara.

Prennent part également à ce rendez-vous plusieurs représentants des organisations de la société civile, des instances élues ainsi que des services extérieurs des administrations et établissements publics.

Selon les organisateurs, cette rencontre vise la valorisation des efforts nationaux dans le domaine de la promotion de la pratique conventionnelle et le renforcement de la concertation avec les acteurs régionaux et locaux dans l'élaboration des rapports nationaux et périodiques en matière des droits humains.

Cet évènement a également pour objectif d'élargir le dialogue avec les intervenants concernés, dont les départements gouvernementaux, les institutions nationales, les organisations syndicales, outre les acteurs universitaires et médiatiques. A cela s'ajoutent la discussion de l'état d'avancement dans le domaine de la pratique conventionnelle avec les acteurs aux niveaux régional et local et l'examen des défis liés au renforcement du respect des engagements internationaux du Maroc en matière des droits de l'Homme.

La tenue de cette rencontre régionale intervient dans un contexte national marqué par une dynamique accélérée dans les chantiers de réformes phares et structurés, initiés dans plusieurs domaines constitutionnels, législatifs, institutionnels, sociaux et économiques, a souligné Abderrazak Rouwane, secrétaire général du DIDH, dans une allocution lue au nom du délégué ministériel aux droits de l'Homme.

A cet égard, il a indiqué que le processus de ces chantiers ne cesse de se renforcer à la faveur de l'adoption par le Royaume, depuis des années, d'une approche ouverte et consciente à l'égard des composantes du système onusien des droits de l'Homme à travers la contribution du Maroc à son développement, à la mise en place des mécanismes de l'examen périodique universel, en plus de son ouverture sur les mécanismes du Conseil des droits de l'Homme (CDH).

Cette démarche a permis au Maroc de devenir partie à neuf conventions internationales principales des droits humains, ainsi qu'à quatre de leurs protocoles facultatifs et de confirmer son adhésion au droit international des droits de l'Homme, a-t-il relevé.

A ce propos, il a rappelé que le DIDH a procédé à l'élaboration de tous les rapports relatifs à ces conventions en adoptant une approche participative avec les diverses parties prenantes, dont le gouvernement, les syndicats, la société civile et les universités.

http://monasso.ma/115878-droits-de-lhomme-la-pratique-conventionnelle-debattue-a-laayoune

Pour sa part, le président de la CRDH de Laâyoune-Essmara, Mohamed Salem Charkaoui, a noté que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions ont contribué à la consécration de la culture et principes des droits humains dans leur universalité, ajoutant que les CRDH ont participé aussi à l'élaboration d'une nouvelle culture des droits de l'Homme auprès des populations des différentes régions du Royaume.

Dans ce cadre, il a indiqué que la CRDH de Laâyoune-Essmara, en tant que mécanisme de surveillance et de préservation des droits de l'Homme, œuvre pour le suivi de la situation des droits humains dans la région et la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme en coopération avec tous les acteurs régionaux concernés.

A l'ordre du jour de la séance plénière de cet évènement figurent notamment quatre interventions portant sur «La pratique conventionnelle des Etats en matière des droits de l'Homme : convergence des visions autour des pays de la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord», «Le rôle des institutions nationales dans le renforcement de la pratique conventionnelle», «Le rôle des organisations de la société civile dans la promotion de la pratique conventionnelle en matière des droits de l'Homme», ainsi que sur «Le rôle des acteurs régionaux dans le développement de la pratique conventionnelle».

Cette rencontre prévoit également trois ateliers sur «le développement de la méthodologie de l'élaboration des rapports nationaux», «Le développement de la méthodologie de l'élaboration des rapports parallèles» et «La consolidation de l'interaction avec les visites des procédures spéciales».

Le mouvement Damir plaide pour la légalisation de l'avortement

Damir s'appuie sur un argumentaire religieux puisé essentiellement dans le Hanafisme qui estime que l'avortement est licite lors des 4 premiers mois de la grossesse.

Suite aux instructions royales concernant la problématique de l'avortement, le mouvement Damir, invité par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), vient de livrer un premier mémorandum où il explique sa position vis-à-vis de ce sujet et les solutions qu'il estime adéquates afin d'harmoniser les préceptes de la religion musulmane avec les aspirations des citoyens. Il s'agit d'un constat social sur l'avortement qui rappelle les chiffres livrés par l'association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin et qui font état de 800 avortements clandestins par jour et 200 000 naissances non désirées par an.

Pour expliquer son point de vue, Damir s'appuie sur un argumentaire religieux puisé essentiellement de chez les Hanafis qui estiment que l'avortement est licite lors des 4 premiers mois de la grossesse. « A ce stade de la grossesse, le fœtus n'a toujours pas d'âme. Il est donc possible d'avorter sans être puni par Dieu » explique Damir dans son mémorandum.

Le mouvement Damir appelle ainsi au changement des lois qui interdisent l'avortement et qui condamnent les femmes enceintes non mariées. Il appelle également les oulémas, le CNDH et le gouvernement à prendre en considération prioritairement la situation sociale de la femme et sa santé avant de soumettre les différents avis et orientations demandés par le roi Mohammed VI.

Le mouvement exige une réglementation de l'avortement qui prend en compte la perspective sociale et le devenir incertain des enfants nés de grossesses accidentelles ou suite à des actes de viol, d'inceste etc. Par ailleurs, le mouvement invite le gouvernement à assurer la gratuité de l'avortement dans les hôpitaux publics à l'instar des accouchements, afin de protéger la société et éviter la reproduction massive de situations dramatiques. Il souhaite également que l'éducation sexuelle fasse désormais partie du programme enseigné aux pré-pubères afin de les préparer à une vie sexuelle saine et sans tabous. Le mouvement évoque aussi la nécessité de mettre en place des campagnes de sensibilisation adressées aux jeunes au sujet des différents moyens de contraception et ce pour éviter les grossesses non-désirées.

http://www.quid.ma/societe/le-mouvement-damir-plaide-pour-la-legalisation-de-lavortement/

Le Maroc songe aux amendes et au travaux d'intérêt général pour désengorger les prisons

Dans le but de désengorger les prisons, la réforme du Code pénal que le Maroc est en train de préparer prévoit des amendes et des travaux d'intérêt général.

C'est le 1er avril que l'avant-projet de Code pénal a été rendu public. Une des principales nouveautés de ce texte est l'introduction des peines alternatives dans le but de désengorger les prisons surpeuplées du royaume.
Comme l'avait recommandé le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ce projet prévoit que certaines peines peuvent être commuées en 40 à 600 heures de travail d'intérêt général au profit d'une association ou d'une personne morale. Au lieu d'une peine d'emprisonnement, une amende journalière de 100 à 2 000 dirhams par jour, selon la gravité du crime et des moyens du condamné permettra de remplacer une peine de prison par le paiement d'une amende.

Le texte prévoit aussi de remplacer les peines de prison de moins de deux ans par la limitation de certains droits ou l'imposition de mesures de contrôle, médicales ou de qualification. Il s'agira par exemple de :

· Exercer une activité professionnelle ou poursuivre sa scolarité ou sa formation professionnelle.

· Résider dans un lieu précis.

· Se présenter à des horaires définis dans un établissement pénitencier, un poste de police, de gendarmerie ou le bureau d'un fonctionnaire chargé de l'aide sociale.

· Se soumettre à des soins psychologiques ou des soins contre une quelconque dépendance.

· Réparer les dégâts occasionnés par son crime.

· Des peines alternatives appliquées sous conditions

Ces peines alternatives sont bien évidemment réservées aux délits mineurs. Les coupables de détournement, d'abus de pouvoir, de commerce illégal de drogues, de trafic d'organe, de détournement de mineurs, ne peuvent pas en bénéficier.

Il est aussi à noter que le projet de loi prévoit la réduction du nombre de crimes conduisant à la peine de mort et un durcissement des peines sur le harcèlement et les agressions sexuelles.

http://www.biladi.ma/1141233-le-maroc-songe-aux-amendes-et-au-travaux-d-interet-general-pour-desengorger-les-prisons.html